



وتستمر المسيرة



الرقم : ٥٣٤ / ١١٠

التاريخ : ١٤٤٢/٨/١٠

الموفق : ٢٠٢١/٣/٢٤ م

تعليمات إلى كافة البنوك المرخصة

تحية طيبة وبعد،،،

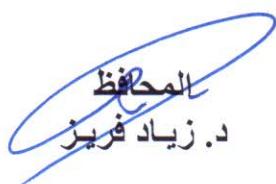
لاحقاً لتعليمات وحدة الشيكات المرتجعة رقم (٢٠١١/٥٥) تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٤ والتعاميم
اللاحقة بالخصوص وفيما يتعلق بضرورة مراعاة ملاءمة حجم دفتر الشيكات الممنوح للعميل مع
حجم معاملاته المالية وأرصدته لدى البنك ومصداقية تعامله بشكل عام وفق فحوى المادة رقم (١٢)
من التعليمات أعلاه، أؤكد على ضرورة الالتزام التام بمضمون التعليمات أعلاه وضرورة إيلاء
الأهمية اللازمة للنقط أدناه فيما يتعلق بعملية منح دفاتر الشيكات للعملاء:-

١. مراعاة ملاءمة حجم دفتر الشيكات الممنوح للعميل مع حجم معاملاته المالية وأرصدته لدى البنك.
٢. مراعاة عدم اصدار دفاتر شيكات خلال فترة زمنية قصيرة من تاريخ فتح الحساب لدى البنك
إلا في أضيق الحدود وبناء على دراسة معمقة بهذا الخصوص تتضمن الوقوف على مدى
ملاءة العميل المالية قبل منح دفتر الشيكات.
٣. عدم اصدار دفاتر شيكات بشكل غير مبرر أو لعملاء لا تتناسب طبيعة تعاملاتهم أو حجم
التدفقات النقدية للحساب مع منفهم دفاتر شيكات، ومراعاة عدم منح دفاتر شيكات للعملاء
لغایات شخصية (أو أن تكون بالحد الأدنى) وحصرها في الأنشطة التجارية، وضرورة
التأكد من كيفية و مدى استغلال دفاتر الشيكات و مدى وجود عمليات بيع حقيقة تقابلها.
٤. عدم منح دفاتر شيكات للعملاء بعد أوراق كبيرة خلال فترة قصيرة من الزمن او منح أكثر
من دفتر شيكات في نفس الوقت قبل التأكد من استغلال دفاتر الشيكات السابقة بالكامل.
٥. ضرورة وجود جهة رقابية في البنك تقوم بمراقبة عملية منح دفاتر الشيكات ومتابعتها.

٦. ضرورة وجود سيناريوهات في الأنظمة الآلية المعتمد بها لدى البنك في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمراقبة حركة دوران الشيكات ورصد أي حركات لا تتناسب مع ملف العميل والدخل السنوي المصرح به أو طبيعة نشاط العميل.

وعلى البنك اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي نقاط ضعف متعلقة بعملية منح الشيكات ومتابعتها، علماً بأن البنك المركزي سيقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من قيامكم بالامتثال لتعليماتنا بهذا الخصوص.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،



المحفظ
د. زياد فريز